دليل إرشادي للمؤسسات الإعلامية وخريجات وخريجي الإعلام وكليات الإعلام في الجامعات لمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

دليل إرشادي للمؤسسات الإعلامية وخريجات وخريجي الإعلام وكليات الإعلام في الجامعات لمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

إعداد:

حنان قاعود | خبيرة السياسات والنوع الاجتماعي ومديرة البرامج في شبكة وطن الإعلامية

حنين سنونو الفقي | باحثة ومختصة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

شبكة وطن الإعلامية

أكاديمية وطن للتدريب وتطوير القدرات الإعلامية

أيلول 2022

قائمة المحتويات

الفصل الأول: المقدمة **2**

1.1. أهمية الدليل 4

1.2. الفئة المستفيدة من الدليل 4

1.3. منهجية إعداد الدليل 4

الفصل الثاني: أهمية الدليل الإرشادي **6**

2.1. العلاقة بين العنف المبني على النوع الاجتماعي والإعلام 6

2.2. التحديات التي يواجهها الإعلام الرسمي والأهلي والخاص والعاملات/ون في الحقل الإعلامي في معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي 9

2.3. قصص نجاح تتعلق بمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي 11

الفصل الثالث: المبادىء التوجيهية للجهات والمؤسسات الإعلامية لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي **12**

3.1. لغة الخطاب بين الوظيفة والهدف وخاصة في الإعلام والصحافة 16

3.2. إرشادات للتغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي 16

3.3. إرشادات لإجراء مقابلات مع الناجيات/ين من العنف أو عائلات الضحايا أو أهلهم أو أقاربهم أو أصدقائهم 17

3.4. إرشادات صناعة قصة خبرية تلتزم بقواعد الصحافة من منظور النوع الاجتماعي 19

3.5. السلامة والأمن الرقمي 19

الفصل الرابع: نصائح ارشادية للمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني 20

مرفقات **22**

مرفق (1) واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي 22

مرفق (2) قائمة المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي 26

مرفق (3) أسماء المشاركات/ين في لقاء المجموعة البؤرية 28

مرفق (4) أسماء المشاركات/ين في المقابلات المعمقة 29

مرفق (5) قائمة المصادر والمراجع 30

الفصل الأول: المقدمة

يشكل العنف المبني على النوع الاجتماعي إنتهاكًا خطيرًا لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية، ومشكلة اجتماعية لا تُؤثر فقط على الصحة الجسدية للإنسان المُعَنَف، ولكن أيضًا على الصحة العقلية، وقد يؤدي إلى إيذاء النفس والعزلة والاكتئاب ومحاولات الانتحار. ويستند العنف وفق الإطار النظري لمدارس اجتماعية ونسوية على تباين علاقات القوة بين الرجال والنساء، حيث يتم استخدام القوة الممنوحة للذكور في المجتمع، وذلك من خلال السيطرة والتحكم بفكر ومصير ومظهر الإناث عبر أشكال عديدة من العنف منها: الجسدي واللفظي والنفسي والجنسي، إضافة إلى العنف الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي، وفي بعض الأحيان يصل العنف إلى جرائم قتل النساء.

يلعب الإعلام كمؤسسة مجتمعية دورًا حيويًا في تشكيل تصورات العنف ضد النساء والفتيات وتأثيره عليهن وعلى عائلاتهن ومحيطهن، بالإضافة لتحدي القواعد والمواقف والصور النمطية السلبية التي تعمل على استمراريته. وبما أنَّ المواقف اتجاه المرأة تتشكل من المجتمع ككل ومن الأفراد بشكل خاص، بغض النظر عن الجنس، فيجب أن يكون جميع أفراد المجتمع جزءًا من الحل من أجل القضاء على كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ بمعنى ضرورة العمل على تفكيك علاقات القوة التي تنشأ من عدم تكافؤ الأدوار والمسؤوليات والفرص. كما أن لوسائل الإعلام تأثير كبير على الثقافة المجتمعية، فقد ساهمت وسائل الإعلام بشكل كبير في بناء معايير مختلفة من منظور النوع الاجتماعي، حيث تُظهر نماذج الإعلانات والبرامج الإعلامية رموزًا مرتبطة بتمثيل الذكور والإناث في سياق اجتماعي معين على سبيل المثال.

كما أن للإعلام دورًا مهمًا في معالجةِ ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في توعية الجمهور بمختلف أعماره وثقافاته، إضافة إلى قدرتها على تعزيز الخطاب المجتمعي من منظور حقوقي، خصوصًا تلك الجهود المتعلقة بتغيير المصطلحات والمفاهيم التمييزية على نطاق واسع. وكذلك فإن دور المؤسسات الإعلامية مهمٌ جدًا في الاستجابة لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ الأمر الذي يتيح سماع أصوات ورسائل الناجيات أو الناجين من العنف. مثل هذه الجهود هي خطوة أخرى إلى الأمام نحو تغيير حقيقي وأقرب إلى تحقيق الهدف 5 من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمتمثل بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات".

فعلى الرغم من أهمية دور المؤسسات الإعلامية والإعلاميات/ين في جمع المعلومات المتاحة، وتقصي الحقائق، واستخدام وسائل الإعلام كأداة للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي لإحراز تقدم نحو المساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية عبر مناهج وأدوات تواصل استراتيجية، إلا أنه ونتيجة للتحديات والمعوقات البنيوية، الاجتماعية

والاقتصادية والثقافية والسياسية، التي تحد من القدرة على معالجة ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، مازال هناك ضرورة لفحص الموارد والأدوات والاستراتيجيات التي تستخدمها الإعلاميات والإعلاميين، وتحديد النجاحات والمساهمات المجتمعية والثقافية والتعليمية التي يقدمها الإعلام الفلسطيني العام والأهلي والخاص، عبر توفير محتوى حساس للنوع الاجتماعي ومعلومات موثقة وحقائق يتم جمعها من الميدان، لاستخدامها عبر الإعلام للمساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكسر القوالب النمطية في المجتمع الفلسطيني.

1.1. أهمية الدليل

تكمن أهمية الدليل الإرشادي في طرحه لقضية قديمة جديدة ارتبطت بالثقافة الذكورية والصور النمطية السلبية المنتشرة في المجتمعات عامةً، والمرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي وتحديدًا تلك التي تُؤثر في زيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي وتُعَزز من آثاره. حيث يسلط الدليل في فصله الثاني الضوء على كيفية تناول الإعلام الفلسطيني لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي والسلوكيات المتعلقة بذلك، ويقدم تحليلاً لكيفية فهم الإعلاميين للعلاقة بين النوع الاجتماعي والإعلام، إضافة إلى تحليل الخطاب والمصطلحات واللغة المستخدمة إعلاميا، ودور وسائل الإعلام العام والأهلي والخاص في معالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والتحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية والإعلاميات/ون في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، إضافة لتسليط الضوء على قصص نجاح تتعلق بمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من وجهة نظر الإعلاميات والإعلاميين وممثلي المجتمع المدني بشكل عام.

ولأن وسائل الإعلام تقوم بنشر أشكال وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، يقدم الدليل بعض الإرشادات الضرورية لضمان معالجة هذه القضايا.

1.2. الفئة المستفيدة من الدليل:

تم تطوير الدليل لخدمة المؤسسات الإعلامية وخريجات وخريجي الإعلام وطلاب كليات الإعلام في الجامعات، بالإضافة إلى موظفات وموظفي الإعلام في مؤسسات المجتمع المدني والحكومي؛ وذلك من خلال تقديم إرشادات متخصصة بكيفية تناول ومعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في ممارساتهن/م العملية وفي حياتهن/م الخاصة.

1.3. منهجية إعداد الدليل

طوّرَ الدليل الإرشادي باستخدام الأسلوب العلمي التحليلي، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة بؤرية عقدت في مقر مؤسسة شاهد في مدينة نابلس، وبمشاركة عشرة من الإعلاميات/ين وممثلي وممثلات مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا المرأة. كما قام فريق إعداد الدليل بعمل ست مقابلات معمقة مع إعلاميات/ين وعاملات/ين في مؤسسات المجتمع المدني، لمناقشة منهجيات وآليات طرح قضايا النوع الاجتماعي في الإعلام، والتحديات التي تواجههن/م في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى الفرص والنجاحات التي تم تحقيقها. حيث هدفت اللقاءات إلى تقييم مدى قدرة الإعلام على إحداث التغيير من

خلال المساهمة في كسر الحواجز والتحديات المرتبطة بمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وفق السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي الراهن.

بالتالي، قدمت نبذة عن أهم التحديات والفرص والمخاطر في الفصل الثاني، وتحليلها بالاستناد إلى نتائج البحث الميداني، وإلى بعض نتائج الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع، بالإضافة إلى التقارير والمراجع الصادرة عن المراكز والمؤسسات الإعلامية والحقوقية.

وفي الفصل الثالث من الدليل، قُدِمَ عرض تفصيلي للمبادئ التوجيهية والإرشادية للإعلاميات والإعلاميين والعاملات/ين في مؤسسات المجتمع المدني، للمساهمة في معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي باستخدام أساليب وأدوات تراعي وتحافظ على حقوق النساء والفتيات، اللواتي يتعرضن للعنف من منظور النوع الاجتماعي وحماية خصوصيتهن وحياتهن.

الفصل الثاني: أهمية الدليل الإرشادي

2.1. العلاقة بين العنف المبني على النوع الاجتماعي والإعلام

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورًا مهمًا في إبراز قضايا المجتمع بشكل عام، حيث أنها تساهم في إحداث تغييرات ومفاهيم وتثقيف لأفراد المجتمع، لأن الإعلام هو مرآة قضايا وحقوق المواطنين وهو الواجهة التي تطالب وتساهم في بناء وعي فكري اجتماعي وثقافي، كما أحد الأدوات المهمة التي تساهم في إيصال مفاهيم الحريات والحقوق ومفاهيم النوع الاجتماعي للمجتمع بأكمله.

كشفت عملية مراقبة وسائل الإعلام من قبل فريق إعداد الدليل المتخصص بأن الإعلام بشكل عام يولي إهتماماً بقضايا المرأة، وخاصة حينما ترتبط بقضايا الرأي العام أو تخص مناسبات معينة موسمية، مثل: تغطية حملات الثامن من آذار، وحملة الـ16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة أو يوم المرأة الفلسطيني أو حملة الـ17 يوم لحقوق المرأة الريفية وغيرها، حيث يكون لتلك التدخلات الإعلامية صدى إعلامي كبير. ولكن، نادرًا ما نجد برنامجًا أو جهةً إعلامية معينة تخصص برامج للمرأة سوى بعض المؤسسات والشبكات الإعلامية المحلية، حيث أن معظم البرامج التي تُعنى بالقضايا الحقوقية للنساء يتم دعمها من خلال المؤسسات النسوية المحلية والدولية والأممية. ومن جهة أخرى، يرى البعض أن تضمين قضايا المرأة الفلسطينية في الإعلام عمومًا مازال يصنف على أنه ضعيف جداً .

وقد أعربت المشاركات/ون في اللقاءاتِ التي تم تنفيذها بهدف إعداد هذا الدليل، أن الإعلام الفلسطيني بحاجة لأن يقوم بواجباته اتجاه مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وأن يراعي الظرف الواقع في اللحظات الحرجة، بما يضمن مراعاة استخدام الخطاب المستجيب للاحتياجات الاستراتيجية من منظور النوع الاجتماعي. كما أشارَ البعض أنه وعلى الرغم من نجاح المؤسسات الإعلامية ومؤسسات حقوق المرأة في تسليط الضوء على قضايا العنف ضد النساء وفق برامجها وتدخلاتها، إلا أن تلك الجهود لم تنجح بشكل تام في الضغط على صانع القرار السياسي، من أجل تبني قانون لحماية الأسرة من العنف يوفر بيئة حامية للمجتمع ومن ضمنها النساء والفتيات.

حيث أنه ومع الجهد المكثف لوسائل الإعلام المختلفة في الضغط على صناع القرار من أجل إقرار قانون حماية الاسرة من العنف والذي تمت صياغته عام 2005 من قبل جهات حقوقية متخصصة، إلا أن مسودة القانون ما زالت قيد النقاش حتى اليوم. كما أشار البعض إلى وجود ضرورة لتعزيز ورفع الوعي المجتمعي بقضايا حقوقية من منظور نوع اجتماعي، عبر استخدام وسائل الإعلام وأدواتها ومنصاتها وصولاً إلى جميع فئات المجتمع، والأكثر تضررًا من ظاهرة

1 إرشادات إعلامية لتغطية قضايا وجرائم العنف ضد المرأة، مقابلة صحفية أجرتها شبكة الصحفيين الدوليين مع الصحفية تهاني قاسم "مركز إعلامية في مركز حياة"، غزة - كانون الأول 2019. https://bit.ly/3P6PS6G

العنف المجتمعي التي تؤدي أو قد تؤدي إلى فعل مؤذٍ يصيب أو يُرجَح أن يصيب إمرأة أو رجلاً أو فتاة أو صبيًا بأذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية بسبب نوعهم الاجتماعي.

وأضاف إعلامي آخر مشارك في الدراسة:

> إن الكشف عن هوية النساء اللواتي تعرضن للعنف، يُشكِّل خطرًا عليهن وعلى حياتهن أو حتى على حالتهن النفسية. لذا فإن الأخلاق والمهنية تأتي في المرتبة الأولى وتعتبر أهم من السبق الصحفي، ففي قضايا العنف ضد المرأة من الضرورة بمكان مراعاة الحالة النفسية للمُعنَّفات أو الناجيات من العنف والابتعاد عن كل ما من شأنه التأثير سلبًا عليهن أو التشهير بهن.

وقد أشارت إعلاميات أخريات إلى أن هناك تطورًا في أداء الإعلام الفلسطيني اتجاه تغطية بعض قضايا النوع الاجتماعي وخاصة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ولمؤسسات المجتمع المدني دور كبير بذلك، حيث تعمل الكثير من هذه المؤسسات وخصوصاً النسوية على إبراز ذلك من خلال المشاريع التوعوية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال حملات رفع الوعي والضغط والمناصرة وحشد التأييد، إضافة للتحقيقات الصحفية وتبادل الآراء والنقاشات والمساءلة في ملفات عديدة تخص النساء والنوع الاجتماعي.

وقد ساهمت تلك الجهود في تطوير وإنفاذ سياسات وإجراءات وتدابير لازمة اتخذتها فلسطين لمناهضة العنف ضد المرأة، مثل اعتماد نظام التحويل الوطني للفتيات والنساء المعنفات في عام 2018، وإقرار الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين 2012-2019، كذلك إصدار قرار اعتماد الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي عام 2012. إلا أن العنف المبنى على النوع الاجتماعي مازال يمارس على المرأة الفلسطينية، فهذه التدابير التيسيرية لم تكن كافية لردع العنف وتوفير الحماية والكرامة الإنسانية للفتيات والنساء وتأهيل الضحايا ومحاسبة الجناة، حيث مازالت حقوق النساء والفتيات في الحيزين العام والخاص غير محمية ومنقوصة من قبل صناع القرار في فلسطين، حيث لا تنحصر قوة الإعلام في الضغط لتنفيذ السياسات وإنما في تغيير الصورة النمطية للمرأة، لأنها سلطة رابعة تساهم وتحدث التغيير المطلوب.

وقد ركزت آراء المشاركين في الجلسة البؤرية واللقاءات المعمقة على ما يلي:

- العلاقة ما بين الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني يجب أن تكون علاقة وطيدة وتكاملية لإبراز قضايا المجتمع وخصوصًا قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل فعال ومؤثر على كافة الأصعدة، وهذه العلاقة تكون في بنية وتركيبة المؤسسة ذاتها، وعلى الإعلام الفلسطيني أن يبذل الجهد الكاف اتجاه تناول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بموضوعية وشفافية، على الرغم من الجهود التي تبذل من أجل رفع وعي الإعلاميات/ين ومؤسسات المجتمع المدني بذلك.

- على الرغم من الجهود التي يبذلها الإعلام الفلسطيني العام والخاص في النهوض بكل مكوناته من أجل تناول القضايا الحقوقية والقانونية والمجتمعية بشفافية وموضوعية، إلا أنه ما زال هناك تباين واضح بين عمل الإعلام العام والإعلام الخاص في كيفية تناول ومراعاة ومعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ حيث أعربت غالبية الإعلاميات المشاركات في الدراسة أن الإعلام الخاص يتقدم على الإعلام الحكومي في هذا السياق، وذلك بسبب المحاذير السياسية لدى المؤسسات الإعلامية الرسمية التي تحد من قدرتها على حرية الرأي والتعبير في قضايا حقوقية تتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة، ومثال على ذلك: الإعلام الرسمي يَلتَزم بمحددات تفرضها سياسات الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، بغض النظر عن كيفية طرح قضية ما والبحث بها. أما الإعلام الخاص والأهلي فإنه يسعى دائمًا إلى التعمق في مفاهيم الحريات والحقوق وقضايا حقوق الإنسان ضمن المشاريع والخطط التي ينفذها ويطلقها عبر الإعلام.

- حاجة الإعلاميات/ين العاملات/ين في القطاع العام والخاص إلى فهم وتعمق في مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي، ومهارات النقد الإعلامي البناء وكيفية إبراز الخطاب الإعلامي وتحليله. حيث أشار البعض إلى أن الإعلام الفلسطيني العام والخاص يرتبط بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويتبنى توجهات فكرية يعبر عنها عبر قنواته، وفي الغالب يسعى إلى خدمة مصالح القوى المتحكمة فيه.

- غالبية العاملات/ين في الحقل الإعلامي هم من الذكور، حيث تشير احصائيات نقابة الصحفيين الفلسطينيين إلى وجود 250 صحفية مسجلة رسميًا لدى النقابة من أصل 2500 إعلامي/ة مسجلين لدى النقابة، كما أن معظم المؤسسات الإعلامية لديها سياسيات واستراتيجيات إعلامية محددة لكنها غير مراعية للنوع الاجتماعي، وفي حال وجدت هذه السياسات، لا يتم استخدامها بشكل فعال ولا تكون في المجمل على سلم أولويات المؤسسة الإعلامية. كما أنه من الواضح وجود فجوة في تنفيذ سياسات وإجراءات تدعم حقوق الجميع دون استثناء. وبالتالي، تنشأ الحاجة لتطوير وإنفاذ سياسات إعلامية مراعية للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى دعم دور نساء صاحبات الكفاءة في مراكز صنع القرار في المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة والأهلية، كغيرهم من الرجال الذين يحصلون على فرص الوصول لمراكز صنع القرار. هذا بالإضافة إلى ضرورة تخصيص برامج وأنشطة إعلامية خاصة بالنساء وبقضايا النوع الاجتماعي بشكل منتظم، وألا تتأثر هذه البرامج والأنشطة بالأحداث التي تتكرر بشكل شبه أسبوعي في الشارع الفلسطيني مثل انتهاكات الاحتلال اليومية بحق الشعب الفلسطيني.

- ما زالت بعض المؤسسات الإعلامية تحاول بشتى الوسائل والإمكانات إيصال قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي على كافة منابرها، ومع ذلك فما زالت الإعلاميات/ين العاملات/ين في القطاعين الخاص والعام بحاجة إلى فهم وتعمق أكثر

في مفاهيم وقضايا النوع الاجتماعي بشكل عام، كما أنهم بحاجة إلى فهم أشمل وأعمق للقضايا والأساليب الأكثر فاعلية لمحاكاة الاحتياجات وإحداث التغيير لدى الجمهور، بالإضافة الى مهارات النقد الإعلامي وكيفية إبراز الخطاب الإعلامي وتحليله من منظور النوع الاجتماعي.

2.2. التحديات التي يواجهها الإعلام الرسمي والأهلي والخاص والعاملات/ين في الحقل الإعلامي في معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

تتأثر المؤسسات الإعلامية والعاملات/ين فيها بعدة عوامل عند تغطيتهم لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، منها: الثقافة الذكورية والقواعد التمييزية التي نشأ عليها المجتمع الفلسطيني بشكل عام والتي تُقلّل من قيمة حقوق المرأة مقابل حقوق الرجل. كذلك السياسة التحريرية للمؤسسة وتوجهاتها عمومًا، حيث أن معظم المؤسسات لا تُولي اهتمامًا لقضايا المرأة ولا تعتبرها ذات أولوية، بالإضافة إلى مدى إيمان الصحفي نفسه بشراكة المرأة له في شتى مجالات الحياة.

أوضحت المشاركات/ون أن هناك تحديات سياساتية وأخرى مجتمعية تواجه المؤسسات الإعلامية في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، فمعظم الإعلام الفلسطيني مُسيس وبالتالي تتعرض الإعلاميات/ين وصناع القرار في هذه المؤسسات لقيود، ربما تؤثر على توجهات المؤسسة وعلى نقل الحقيقة للجمهور كما هي. كما أشار البعض إلى أن قطاع الإعلام واسع وخاصة مع استخدام منصات التواصل الاجتماعي؛ الأمر الذي يُضعف قدرة نقابة الصحافيين على ضبط العمل في هذا القطاع، فهناك من يمتهن الإعلام عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الإعلام التقليدية دون الحصول على عضوية النقابة. وفي هذا السياق، أشار البعض إلى افتقار البعض منهن/م إلى مهارات وأخلاقيات العمل الصحفي الواجب توافرها عند التعامل مع القضايا الاستراتيجية من منظور النوع الاجتماعي.

بينما ظهر من بين نتائج اللقاء أن بعض العاملات في مؤسسات المجتمع المدني وخاصة تلك التي تعنى بقضايا حقوق المرأة لديهن بعض الإلمام ببعض السياسات والإجراءات الإعلامية من منظور نوع اجتماعي. فعلى سبيل المثال، ذكرت إحدى المشاركات أنه:

> عندما يتعين على الصحفي إجراء مقابلة مع امرأة تعرضت لسوء المعاملة أو إيذاء أو نوع من أنواع العنف، فمن المهم للغاية أن يكون للناجية من العنف الحق في اختيار جنس الصحفي وطريقة إجراء المقابلة، مما يضمن سلامة وراحة الناجية من العنف وكذلك ضمان عدم الكشف عن هويتها، من بين الجوانب الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار.

على صعيد آخر فقد ذكرت إحدى المشاركات:

> أن للإعلاميات/ين داخل مؤسسات المجتمع المدني دور إيجابي من حيث التركيز على مواضيع تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في قضايا النوع الاجتماعي مثل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وبالتالي هناك تغييرًا بالسلوك والفكر.

وهنا نذكر بعض التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية والإعلاميات/ين في معالجة القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، والتي أشارت إليها المشاركات/ون في الدراسة:

- تعمل المؤسسات الإعلامية على تسليط الضوء ورفع وعي الناس اتجاه القضايا الحقوقية ومن ضمنها المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ولكن بشكل غير دائم ومستدام، معتمدة في عملها على البرامج التي تنفذ بدعم من مؤسسات دولية ومحلية، الأمر الذي يشكل تحديًا كبيرًا يحتاج متابعة من قبل المؤسسات الإعلامية، لتصبح قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن القطاعات الاستراتيجية والمستدامة في عمل المؤسسات الإعلامية، كما وتركز على معالجة قضية العنف المبني على النوع الاجتماعي لكافة الفئات المتضررة دون تمييز.

- على صعيد المؤسسات الإعلامية الحكومية بشكل خاص والمؤسسات الخاصة بشكل عام، فإن من أكبر التحديات التي تواجه الإعلاميات/ين هو التردد في طرح قضايا تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي تجنبًا لإثارة حفيظة المجموعات المتشددة في بعض المجتمعات المحلية.

- ضعف العمل التكاملي والمستدام بين مؤسسات المجتمع المدني والإعلام بشكل كاف؛ الأمر الذي يؤثر في الوصول إلى النتائج المرجوة، ومن أهمها رفع وعي الأفراد في مواضيع تتعلق بالحقوق والحريات والحق في الحماية وتوفير الأمن والأمان للجميع دون استثناء، إضافة لرفع الوعي المجتمعي اتجاه حقوق الأفراد والضغط والمناصرة من أجل تغيير وإنفاذ سياسات حامية شمولية تراعي الاحتياجات العملية والاستراتيجية المختلفة من منظور النوع الاجتماعي.

- التمسك باستخدام الأدوات التقليدية لمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستضافة الجهات الفاعلة في البرامج الإعلامية وضعف مشاركة صاحبات وأصحاب الحقوق ورفع صوتهن/م أمام الإعلام في قضايا ومواضيع تخص حياتهن/م.

- غياب الوعي بأهمية الحفاظ على كرامة الإنسان خلال المقابلات الصحفية والإعلامية، مثل طرح أسئلة حساسة ومحرجة خلال المقابلات الصحفية، ومثال على ذلك: ما هو شعورك وأنتِ تتعرضين لعملية اغتصاب؟

- ضعف وعدم كفاية العمل على توثيق قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي،

حيث أن المؤسسات الإعلامية لا تخصص الوقت اللازم لذلك ضمن أجندتها، ولكنها تتناولها بعمومية ضمن أنشطة وفعاليات وتدخلات المؤسسات الحقوقية ومؤسسات السلطة الفلسطينية، مثل يوم المرأة العالمي ويوم المرأة الفلسطينية وحملة الـ 17 يوم لحقوق المرأة الريفية، وحملة الـ16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة والفتيات.

- عدم وجود قانون فلسطيني خاص لحماية حقوق الإعلاميات/ين، بالإضافة إلى ضعف دور نقابة الصحفيين في الدفاع عن الإعلاميات/ين والانتهاكات الصادرة بحقهم، الأمر الذي لا يوفر الأمن والسلامة المهنية في مكان العمل.

- عدم الإلمام الكاف من قبل الإعلاميات/ين بجميع القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية والمحلية التي تُعنَى بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولعلّ أبرزها اتفاقية سيداو للاستناد عليها إعلاميًا.

- الإعلام الفلسطيني بحاجة إلى تكثيف العمل في هذا المجال من خلال تسليط الضوء على التجارب الإيجابية للناجيات من العنف، حتى يُصبحن نموذجًا قويًا يُحتذى به من قبل النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف الأسري والمجتمعي.

- لا يزال الإعلام الفلسطيني يستخدم نفس الأساليب والأدوات التي كان يستخدمها قبل عقود، فمن الضروري إدراك أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وقوتها، حيث أصبحت بيئة ملائمة لطرح قضايا يُراد جعلها قضايا رأي عام ومؤثرة، مثلما حدث مع قضية إسراء غريّب، حيث أن مواقع التواصل الاجتماعي كان لها الدور المهم والكبير في إظهار قضيتها محليًا ودوليًا من خلال حملات التأييد والمناصرة لقضيتها.

2.3. قصص نجاح تتعلق بمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

على الرغم من كل التحديات التي يواجهها قطاع الإعلام بشكل عام والإعلاميات/ين بشكل خاص إلا أنه يوجد بعض قصص النجاح الإعلامية التي تتناول وتعالج قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، حيث ذكرت إعلامية متمرسة في القطاع الخاص أن هناك نجاحات فردية وليست عامة. فهناك بعض التغطيات التي حركت الشارع الفلسطيني وخلقت رأيا عاما اتجاه بعض القضايا مثال: "الفتاة آية البرادعية التي قتلت ورميت في بئر في مدينة الخليل"[2]، فبعد الحملة الإعلامية القوية تم تغيير البند 340 من قانون العقوبات الذي يشير إلى العذر المحل والعذر المخفف.[3]

2 هيثم الشريف، قصة إلقاء آية برادعية داخل البئر وهي حية، موقع دنيا الوطن، 2011.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/05/17/176686.html

3 أشرف أبو حية، قراءة في المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل قوانين العقوبات، مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي،ص2، 2011.
https://www.wclac.org/userfiles/Legal-perspective-on-the-presidential-decree-criminal-law.pdf

كما أظهرت بعض نتائج المسح السريع بمشاركة جهود بعض المؤسسات الإعلامية، في إبراز قصص نجاح حساسة للنوع الاجتماعي، مثال ذلك: فهم الإعلاميات والإعلاميين للقضايا الحساسة للنوع الاجتماعي ومنها، اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية أصحاب وصاحبات الحقوق عند إجراء مقابلات صحفية معهم، مثل إخفاء الأسماء أو الإشارة لها بأسماء رمزية، وكذلك تغطية أو تعتيم الوجه وما إلى ذلك، على الرغم من أن ذلك غير ممنهج في الإعلام والمؤسسات الإعلامية.

من جانب آخر، أشارت بعض المشاركات والمشاركين أن بعض الإعلاميات/ين لا يمتلكون المعرفة الكافية التي تمكنهم من التعامل أو معالجة بعض القضايا المتعلقة بالعنف بحساسية وبشكل آمن، وذلك إما عن جهل أو عدم اقتناع أو لأغراض السبق الصحفي، فنجد أن هناك تغطيات إعلامية تسبب مشكلات قد تصل إلى حد القتل بسبب الظهور في الإعلام.

كما ذكرت إحدى العاملات في مؤسسات المجتمع المدني أن هناك قصص نجاح ذات أهمية كبيرة للإعلام في الفترة الأخيرة، منها حملات المناصرة والضغط على النيابة العامة وخصوصًا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أثمرت بعقد النائب العام مجموعة من المؤتمرات الصحفية في عديد القضايا التي تهم الرأي العام.

وبالرغم من ارتفاع عدد البرامج التنموية التي تُعنى بقضايا النوع الاجتماعي في فلسطين، إلا أن وسائل الإعلام ما زالت بحاجة الى استثمار مزيد من الجهود لمعالجة القصور المتعلق بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ ومن الملاحظ عبر تحليل المحتوى الإعلامي الذي تضمن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والبرامج التلفزيونية، أن الغالبية العظمى لوسائل الإعلام لا تبادر بشكل دائم الى فتح حوارات حول قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، بل يقتصر عملها على تسليط الضوء على تلك القضايا بشكل موسمي.

الفصل الثالث: المبادئ التوجيهية للجهات والمؤسسات الإعلامية لمعالجة العنف المبني على النوع الاجتماعي

مع تنامي دور المؤسسات الإعلامية واستخدام التكنولوجيا والأعداد المتزايدة لمستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث أن الغالبية العظمى تصل إلى الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة، أصبح بالإمكان اعتماد استخدام الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة مثالية للوصول إلى الناس من جميع الأعمار والخلفيات كوسيلة لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي. وبالتالي يصبح هناك ضرورة لتحسين المهارات الرقمية للإعلاميات/ين لمعالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي لتمكينهم من البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها بشكل فعال وناجح نحو تحقيق أهداف اجتماعية ومهنية وتعليمية.

كما يعتبر السياق الفلسطيني المجتمعي والسياسي والاقتصادي والإعلامي، من أكثر

السياقات خصوبة وحاجةً لسياسات وإجراءات وقوانين تنظم العمل الإعلامي، وتدفعه نحو محتوى إعلامي متنوع ومراعي لقضايا النوع الاجتماعي. وعليه، فإن المؤسسات الإعلامية والإعلاميات/ين ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة بحاجة ماسة لدليل إعلامي شامل، يكون مرجعاً وناظماً للعمل الإعلامي، يزيد من فهمهن/م ومهارتهن/م في مفاهيم ومضامين النوع الاجتماعي بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والسياساتية والقانونية ويمكنهن/م من معالجة قضايا مختلفة من منظور نوع اجتماعي، أهمها قضية العنف.

تهدف المبادئ التوجيهية والإرشادية إلى التأكيد على الجهات الإعلامية والمؤسسات الفاعلة التي تلعب دورًا في معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، بأنها قادرة على إعطاء أولوية للاعتبارات الأخلاقية والمتعلقة بالسلامة المهنية والحفاظ على سلامة وسرية وكرامة الناجيات من العنف وعائلاتهم ومجتمعاتهم، والذين يحاولون مساعدتهم، لأن جهود معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال التغطية الإعلامية والصحفية يجب أن تعطي أولوية للناجين من العنف أولاً وسلامتهم، بما في ذلك تغطية الانتهاكات الجسيمة للعنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الإعلاميات/ين والجهات العاملة في مجال الإعلام، مثل حالات القتل والإغتصاب. وكذلك، على الجهات الفاعلة التي تغطي قضايا الناجيات من العنف إعطاء الأولوية لحقوق وكرامة الضحايا والناجيات والحفاظ على خصوصيتهم ومراعاة السرية والأمان والأمن والحماية من الأذى.

مصطلحات غير حساسة من منظور النوع الاجتماعي	مصطلحات حساسة من منظور النوع الاجتماعي
لا نقول: جرائم على خلفية الشرف	نقول: جرائم قتل النساء والفتيات
لا نقول: المرأة ضلع قاصر	نقول: المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات
لا نقول: النساء المتبرجات	نقول: النساء
لا نقول: ستر المرأة	نقول: احتياجات المرأة
لا نقول: القاصرات	نقول: الأطفال
لا نقول: المرأة الناشز	نقول: المرأة المطالبة بحقوقها الأساسية
لا نقول: المعيل هو الرجل	نقول: أسرة تقودها رجال ونساء
لا نقول: النساء ناقصات عقل ودين	نقول: النساء والرجال متساوون في الحقوق والواجبات
لا نقول: المرأة تهز السرير بيمينها والعالم بيسارها	نقول: المرأة قادرة على صنع التغير
لا نقول: لأن النساء هن نصف المجتمع فمن حقهن الوصول إلى أعلى مناصب صنع القرار	نقول: للنساء الحق في المشاركة السياسية وأمي مراكز صنع القرار مثلهن مثل الرجال
لا نقول: الرجل هو ولي أمر المرأة	نقول: النساء والرجال شركاء في بناء الأسرة

تسهم الإعلاميات/ون في زيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواجهة المواقف والقواعد التمييزية التي تعمل على تفاقم العنف، والإضاءة على القصص الإيجابية والتحديات التي يواجهها المجتمع بشكل عام في القضاء على كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، والمؤسسات الحقوقية والإعلامية بوجه خاص.

ومن أبرز الأمثلة حول منهجية وآليات تغطية قضايا تتعلق بالعنف ضد النساء عبر الإعلام، نشير هنا إلى تحقيق صحفي استقصائي لشبكة وطن الإعلامية، بعنوان "فلسطين تبحث عن تفاسير للشريعة تنسجم مع "سيداو" وشرخ يتسع بين علماء الدين والسياسة"، حول تطبيق التشريعات المحلية ومقارنتها مع اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، حيث بدأ التحقيق بتقديم قصة سيدة فلسطينية كانت تعاني من تمييز في الملكية، وقام فريق العمل الإعلامي بما يلي:

- تغبيش وجه السيدة بشكل كامل.
- تغيير صوت الحالة بالكامل حفاظًا على سريتها.
- استخدام ترميز وهمي لاسمها، وهو (م.ز).
- لم يذكر معد التحقيق المنطقة التي تعيش فيها السيدة داخل الضفة الغربية.
- لم يتعمق معد التحقيق في بعض تفاصيل القضية المعروفة مجتمعيا وذلك عن قصد، حتى لا يتم كشف صاحبة القصة أمام الرأي العام والمجتمع المحلي وعائلتها.
- اللغة المستخدمة في المقابلة تعكس مفاهيم ومضامين المساواة بين الجنسين، حيث اختار معد التحقيق مقطع من المقابلة الصحفية تؤكد فيه المواطنة أنها كانت تشارك في عملية بناء المنزل جنبًا إلى جنب مع زوجها، حيث قالت: "كان هو يربط شمعة في عملية البناء وأنا كنت أربط ثلاث شمعات".

وقد استند الطاقم الإعلامي في التحقيق الاستقصائي على النهج القائم على عدم إلحاق الضرر، وهو مفهوم يشير إلى ضرورة أن تسعى المؤسسات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان والدعم الإنساني إلى الحد من الأذى الذي قد تتسبب به عن غير قصد من خلال تدخلاتها وبرامجها ومشاريعها المختلفة. حيث يُمكن أن يكون نطاق هذه الآثار السلبية غير المقصودة واسعاً وفي غاية التعقيد. كما يمكن للجهات الفاعلة في المجال التنموي والدعم الإنساني أن تعزز من مبدأ "عدم إلحاق الضرر" في عملها المتعلق بمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال الاهتمام بالنهج القائم على حقوق الانسان، والتركيز على حقوق الناجيين والناجيات، والمجتمع المحلي والأنظمة المعمول بها.

	مقابل	
التوجهات التي تميل إلى لوم الناجية من العنف		تلقي معاملة تضمن الكرامة والاحترام
الإحساس بالضعف		الحق في الاختيار
الإحساس بالخجل ووصمة العار		الحق في الحفاظ على السرية والخصوصية
التمييز المبني على النوع الاجتماعي		الحق في عدم التمييز من منظور نوع اجتماعي
وجود قواعد مجتمعية تحدد ما عليهم القيام به		الحق بالحصول على المعلومات واستخدامها للحد من كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات وكسر القواعد الاجتماعية التمييزية ضدهن

وهناك نماذج أخرى لوسائل إعلام ساهمت في توفير عمق تحليلي لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، من خلال عمل مقابلات وبرامج تلفزيونية ولقاءات تحليلية وفنون صحفية مختلفة تستند الى حقائق يتم جمعها من مقابلات استقصائية واستطلاعات رأي وبحث ميداني وغيرها من الأدوات، على النحو التالي:

1. شبكة أجيال الاذاعية: آثار العنف المبني على النوع الاجتماعي على مشاركة النساء في الحياة العامة.
   https://www.facebook.com/AJYAL.FM/videos/237835874660025/
2. شبكة وطن الإعلامية: العنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل أزمة كورونا - فيديوجرافيك
   https://youtu.be/JB_iwELc1uY
3. حلقة تلفزيونية تشير إلى ارتفاع معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي وارتباطه باستمرار تداعيات "جائحة كورونا". الحلقة تحتوي على مواد إعلامية وتقارير تتضمن حقائق واستطلاعات رأي الشارع الفلسطيني بالموضوع بالإضافة إلى مقابلات معقمة مع اخصائية قانونية وشباب ونساء ومؤسسات مجتمع مدني تُعنى بحقوق النساء.
   https://fb.watch/g1d342F4dh/
4. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة لوطن: عدم إقرار قانون حماية الأسرة من العنف ناجم عن غياب الإرادة السياسة.
   https://www.wattan.net/ar/video/357415.html
5. النجاح اف ام | الحلقة الإذاعية السابعة ضمن حملات العيادة القانونية التوعوية - كلية القانون، جامعة النجاح الوطنية.
   https://youtu.be/WG4wSuNIQY8

6. نساء أف أم | إذاعة نساء FM تعقد ندوة بعنوان "كيف نواجه العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين".

نساء إف إم ندوة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي

7. "وفا" وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - الخارجية: القضاء على العنف ضد المرأة الفلسطينية إحدى أولوياتنا.

https://wafa.ps/Pages/Details/36748

وفيما يلي بعض التوجيهات الإرشادية للصحفيات/ين وغيرهم من العاملات/ين في وسائل الإعلام لتبني قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل أخلاقي وآمن، مع مراعاة أنسنة القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي:

3.1. لغة الخطاب بين الوظيفة والهدف وخاصة في الإعلام والصحافة

- مهارة بناء الخطاب المقنع والحساس للنوع الاجتماعي لتمرير الرسالة وهي بذلك تجعل المتلقي أمام أمرين: إما أن يعجز عن فهم تلك الرموز فتفشل الغاية منها، وإما أن يقوم بالتأمل والاسترسال ببساطة وحيوية، بحيث يتطابق مع ما يريده القائم بالاتصال.

- قواعد استخدام اللغة في الوظيفة الإعلامية والصحفية: اللغة نشاط اجتماعي، يتشكل خطابها من نسيج البيئة التي تعمل فيها أو المحيطة، ويعد الاتصال الجماهيري محور ذلك النشاط فهو أحد الوحدات الاجتماعية التي تقوم بنقل الأفكار والمعارف بين المجتمعات وقد وفر لها التقدم التكنولوجي ذلك النقل.

- كيفية استخدام الصوت وتوظيفه لإيصال الرسالة: حتى تصل لغة الخطاب إلى أهدافها يتوجب عليها مراعاة الرؤى والخلفيات الفكرية والأخلاقية لمن تتوجه إليهم، والتجديد المستمر لأسلوب اللغة حسب التغييرات العصرية، وتوظيف المضامين والعبارات الحساسة من منظور نوع اجتماعي، واستخدام اللغة الحقوقية والنهج القائم على حقوق الإنسان ومبدأ عدم إلحاق الضرر للضحايا والمجتمعات المحلية.

3.2. ارشادات للتغطية الإعلامية من منظور النوع الاجتماعي

- تجنب استخدام لغة إصدار الأحكام وإظهار اسم الناجية من العنف أو أقاربها وعدم إلقاء اللوم على الناجية من العنف.

- التركيز على أن ممارسة العنف المبني على النوع الاجتماعي هو فعل غير طبيعي وانتهاك لحقوق الانسان واستخدام العنف لا يعبر عن الثقافة المجتمعية.
- عدم الإفصاح عن هوية مرتكب(ة) العنف أو الناجي(ة) منه، أو وصف المرتكب أي

شكل من أشكال العنف بأنه "مجرم" حتى تثبت الإدانة قضائياً.

- عدم الإبلاغ عن التفاصيل التي يمكن أن تعرض النساء أو الناجيات من العنف لمزيدا من المخاطر؛ على سبيل المثال: الأسماء، الصور أو غيرها من المعلومات المتعلقة بهوية الناجيات/ين وعائلاتهن/م، أو الأشخاص أو الجهات التي تقدم لهن/م المساعدة والدعم.

- استشارة خبيرات وخبراء في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي أو مؤسسات تقدم الدعم للناجيات من العنف، لأن دورهن/م يساهم في تعميق فهم القضايا من خلال توفير وتحليل معلومات مرتبطة بالسياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، كما يساعد الخبيرات/اء في توفير الرعاية والحد من الخطر أو لمزيد من الإساءة أو الانتقام ضد الناجيات من العنف أو عائلاتهم أو معارفهم.

- ضمان توفير معلومات للمجتمعات المحلية عن خدمات الدعم المحلية والمؤسسات الحقوقية التي تعمل على مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

3.3. ارشادات لإجراء مقابلات مع الناجيات/ين من العنف أو عائلات الضحايا أو أهلهم أو أقاربهم أو أصدقاءهم

إن التقارير الحساسة من منظور نوع اجتماعي تعني التأكد من أن المقابلة والتغطية الإعلامية والصحفية تلبي احتياجات الناجيات/ون من العنف وتؤكد على حقوقهن/م الأساسية والقانونية وأمنهن/م وسلامتهن/م. لذلك، عند إجراء مقابلة مع الناجيات، يتوجب تناول ما يلي:

- يجب على الصحفيات/ين في وسائل الإعلام توفير معلومات التواصل مع من تمت مقابلتهن/م، لضمان تمكنهن/م من البقاء على الاتصال مع الجهة الإعلامية، في حال رغبتهن/م بأي إضافات تتعلق بالقضية.

- التعريف عن النفس بوضوح وأين وكيف ستنشر المقابلة، مع عدم تقديم أي وعود بالمساعدة.

- تدريب المُحاور في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للتأكد من عدم إلحاق الضرر بصاحبات/أصحاب القضايا والمقربين لهم في طريقة طرح السؤال أو المصطلحات المستخدمة.

- ضمان مكان آمن وبيئة آمنة لإجراء المقابلة لتجنب كشف الشخص الذي تمت مقابلته وتجنيبه المزيد من الإساءة أو التعرض للأذى أو خطر معين، ولحفظ مكانة الشخص داخل أسرته وفي المجتمع. إضافة إلى استشارة الضحايا في حال الرغبة باختيار مكان أكثر خصوصية للتحدث. حاولي/حاول التأكد من أن الشخص قادر على رواية القصة دون

أي ضغط نفسي من أحد.

- بالإمكان السماح للناجية/الناجي من العنف الحصول على مرافقة شخص ذو ثقة خلال المقابلة الصحفية من أجل التعزيز النفسي والمعنوي.

- يجب معاملة الناجية أو الناجي باحترام، بما يشمل احترام الخصوصية وتقديم المعلومات الكاملة حول التفاصيل والمواضيع التي سيتم تغطيتها، بما يشمل تقديم تصور كامل للشخص عن المقابلة وأهدافها وكيفية استخدام المعلومات التي ستقدمها الناجية أو الناجي من العنف.

- الاحترام الكامل في التعامل وفي المقابل عدم الخوف من توجيه أسئلة حول تجربة العنف، ولكن بالابتعاد عن الأسئلة الخاصة مثل: "كيف تشعرين/تشعر؟"، وتجنب القول "أنا أفهم كيف تشعرين/تشعر". وبدلاً من ذلك: "أنا آسف لخسارتك، أو الخسارة التي تعرضت لها، هل يمكنك أن تقولي/تقول لنا ما الذي حدث؟".

- الضحايا أو الناجين من العنف غير ملزمين بالإجابة على الأسئلة: اقتربي/اقترب منهم باحترام وقومي/قم بشرح أهمية المقابلة، وإبلاغ الناجية أو الناجي أو الشخص الذي يتم مقابلته أنه غير مرغمٍ على الإجابة على كل سؤال، وبالتالي لها وله الحق الكامل بتخطي سؤال معين أو أكثر، أو رفض الإجابة على أي أسئلة أو إفشاء معلومات معينة لا يرغبون بعرضها أمام الجمهور، وطلب استراحة حسب الحاجة.

- تجنبي/تجنب طرح الأسئلة أو عرض المواقف أو التعليقات التي لا تراعي القيم الثقافية بشكل يعرض الشخص أو مجموعة من الأشخاص إلى أي ضرر، ولا تدخل/ي في تفاصيل تعيد الألم والحزن لدى الشخص المرتبط بتعرضه لأي شكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- يجب عدم استخدام أي صور أو لقطات فيديو تشير لأي شكل من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا بعد موافقة الناجيات أو الناجين من العنف بشرط أن تحافظ على كرامتهم.

- لا ينصح التقاط صور للناجيات/ين من العنف أو ضحايا العنف. وفي حال تم التقاط أي صور، من الضرورة أخذ موافقة أصحاب الصور قبل نشرها مع تجنب إظهار هوية الشخص، حيث يجب مراعاة أن تكون الموافقة مكتوبة بخط اليد والحصول على توقيع الشخص لتجنب أي ضرر للشخص نفسه أو للجهة الإعلامية التي تقوم بعمل التغطية الإعلامية.

السلامة المجتمعية

أسئلة يجب الإجابة عليها قبل اتخاذ قرار بنشر القصة:

- هل القصة مهمة وتصب في تحقيق المصلحة العامة؟
- فكر ما إذا كانت القصة ستؤذي شخصًا ما؟ وإذا كان الجواب نعم، لا يجب النشر.
- هل هناك بدائل لعدم نشر القصة؟
- هل يمكن تقليل الضرر الناجم عن النشر؟
- هل يمكنني الدفاع عن قراري في حال قررت نشر القصة؟

3.4. إرشادات صناعة قصة خبرية تلتزم بقواعد الصحافة من منظور النوع الاجتماعي

- تغبيش الحالة بالكامل حفاظاً على الخصوصية والسرية التامة.
- تغيير صوت الحالة بالكامل بحيث يصبح الصوت الحقيقي مختلف عن الصوت في التسجيل.
- ترميز الاسم بحروف وهمية ليست حقيقية، مثال: س.م.
- اللجوء في بعض الأحيان إلى عدم ذكر المنطقة التي جاءت منها الحالة حفاظاً على حياتها.
- إخفاء بعض التفاصيل في رواية الحالة التي من الممكن أن تكشف هويتها.

3.5. السلامة والأمن الرقمي

يجب حماية البيانات والمعلومات والمواد الخام التي يتم تسجيلها، لمنع انتهاك خصوصية البيانات، بحيث لا يمكن استخدامها من قبل أي جهة لإحداث ضرر ما، وللحفاظ عليها آمنة حتى تتمكني/ تتمكن من استعادتها في حالة تلف أي بيانات مهمة أو فقدانها.

نصائح رقمية لأمان أعلى:

- أن يكون هناك جهاز حاسب محمول منفصل عن شبكات الإنترنت، ويكون هو الجهاز الأساسي للعمل ويفضل استخدام هاتف محمول مختلف عن الهاتف الذي نحمله في الشارع؛ فهو معرض للتفتيش دائمًا.

- استخدام الأسماء المستعارة؛ فهي واحدة من طرق حماية الصحفية/الصحفي رقميًا وجسديًا، وهي لا تنتقص من أهمية العمل الصحفي ومصداقيته؛ لأن ذلك لا يعتمد فقط على جانب سمعة الصحفية/الصحفي، بل على الوثائق والحقائق التي يكشفها.

- على المؤسسات الصحفية توفير الحماية، وخصوصًا القانونية للإعلاميات والإعلاميين خصوصًا إذا كان العمل الصحفي ينتقد السلطات أو الأطراف المنتهكة للحقوق.

- لا تسعي/تسعَ وراء الشهرة في إنجاز تحقيقات أو أعمال صحفية مهمة لكنها خطيرة؛ لأن السلامة هي أولاً، والحياة أهم من أي خبر أو تحقيق.

- استخدمي/استخدم نظم تشغيل أصلية ومفعلة بآخر التحديثات لكل أجهزتك الإلكترونية؛ لأن البرامج غير المحدثة تكون أقل أمنًا، مع عدم اللجوء إلى تحميل برامج من الإنترنت بشكل عشوائي.

- عدم كشف معلومات مهمة على حسابات ومواقع التواصل الاجتماعي تتعلق بمواقع العمل أو الإقامة أو التواجد، وأمِّني/أمّن حساباتك بكلمات سر معقدة وباستخدام التحقق بخطوتين لكل منصة تتيح ذلك.

- تصفحي/تصفح الإنترنت بشكل آمن؛ لأن أغلب عمليات القرصنة تتم بالضغط على روابط أو مواقع بتدخل من الصحفي نفسه. ومع هذا الحذر استخدمي/استخدم عدة إضافات للمتصفح؛ مثلاً: "برايفسي بادجر".

- احم أجهزتك لتحمي نفسك؛ فبرامج الحماية بمثابة دفاع أول لكل البرامج الخبيثة التي يمكن أن تدخل للحاسب الخاص.

الفصل الرابع: توصيات عامة للمؤسسات الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني[4]

- أن يكون هناك رؤية تكاملية ومشتركة للعمل ما بين الإعلام والمؤسسات العاملة في قضايا النوع الاجتماعي، يشمل ذلك رفع قدرات المؤسسات الحقوقية ومن ضمنها مؤسسات حقوق المرأة والأطفال وذوي الإعاقة، وذلك ضمن برامج بناء قدرات متخصصة بقضايا النوع الاجتماعي، معدة مسبقًا من قبل مؤسسات متخصصة؛ أمثلة على ذلك: أكاديمية وطن للتدريب وتطوير القدرات الإعلامية أو نقابة الصحفيين أو معهد الإعلام في جامعة بيرزيت أو طاقم شؤون المرأة، حيث أن الإعلاميات/ون يستطيعون بكل سهولة تغيير البوصلة نحو الأفضل إذا كانت/كان تمتلك المهارات والمفاهيم والتوجهات المطلوبة للتغيير، وكذلك إذا توفرت لدى المؤسسات الإعلامية الإمكانيات والموارد البشرية والمالية المتخصصة.

- العمل على رفع وعي ومعرفة وقدرات الطلبة الجامعيين بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية إنتاج مواد وتقارير تقصي حقائق من منظور النوع الاجتماعي،

4 هذه التوصيات جاءت نتيجة اللقاءات الفردية والمجموعة البؤرية التي تم تنفيذها بهدف الخروج بهذا الدليل الارشادي.

والحديث عنها بجرأة على كافة وسائل الإعلام الفلسطينية مع مراعاة استخدام النهج الحقوقي ومنهجية عدم إلحاق الضرر بالناجيات والناجيين من العنف وعائلاتهن/م.

- أن تكون هناك مساقات داخل المدارس والجامعات من متخصصين ومتخصصات في حقول العلوم الاجتماعية والقانون، وذلك حول مفاهيم ومضامين النوع الاجتماعي لكي تصبح لدى الطالب/ة والخريج/ة المعرفة اللازمة عند تناول قضايا النوع الاجتماعي إعلامياً ومراعاة حساسية هذا النوع من القضايا.

- أن يكون هناك دور فاعل لنقابة الصحفيين في حماية أفرادها من أي انتهاكات، والعمل على استحداث قانون إعلام جديد يشكل حماية في هذا المجال.

- إشراك الإعلاميات والإعلاميين في وضع سياسات واستراتيجيات إعلامية واضحة قابلة للتطبيق من قبل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية تتعلق بمعالجة قضايا النوع الاجتماعي تكون مرتبطة بسياسة واضحة داخل المؤسسات الإعلامية على وجه الخصوص، وأن يكون على سلم أولوياتها قضايا النوع الاجتماعي وخاصة العنف ضد النساء والفتيات والأطفال.

- تكثيف الرقابة الإعلامية على كيفية معالجة قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي في تطبيق العدالة في المحاكم والقضاء.

- تطوير وتعديل سياسات وميثاق أخلاقيات العمل الصحفي من منظور نوع اجتماعي من قبل نقابة الصحفيين الفلسطينيين، كي يصبح مرجعية لكافة الصحفيات/ين.

- العمل على دمج قضايا النوع الاجتماعي في الخطاب الإعلامي بشكل أكبر، إضافة إلى حاجة الصحفيات/ين إلى برامج مكثفة وبناء قدرات في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي.

- الضغط على السلطات من أجل تطوير قانون يوفر الحماية اللازمة للصحفيات/ين ولضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

المرفقات

مرفق (1)
واقع العنف المبني على النوع الاجتماعي

يعرف العنف المبني على النوع الاجتماعي بأنه:

> مصطلح شامل لكل فعل مؤذ يرتكب ضد إرادة شخص ما، ويعتمد على الفروق المحددة اجتماعيًا بين الذكور والإناث (النوع الاجتماعي)، وتشكل أعمال العنف المبني على النوع الاجتماعي انتهاكًا لعدد من حقوق الإنسان العالمية التي تحميها المواثيق والاتفاقيات الدولية، وتعد الكثير من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي أفعالاً غير قانونية وجنائية في القوانين والسياسات الوطنية.

ويستخدم مصطلح العنف المبني على النوع الاجتماعي بالتبادل مع مصطلح العنف ضد المرأة، حيث العلاقة الوثيقة بين وضع التبعية الذي تعيشه المرأة في المجتمع وزيادة تعرضهن للعنف.[5]

تتمثل القوة القائمة على النوع الاجتماعي في معظم الثقافات حول العالم، بالذكور حيث يكونوا أقوى من الإناث، وكلما زادت القوة التي يمكلها الإنسان زادت الخيارات المتاحة له، وبالتالي الأشخاص الأضعف (الإناث) يكونوا أكثر عرضة لإساءة المعاملة.

إن ممارسات التمييز بين الرجل والمرأة وموقف المجتمع اتجاه هذا التمييز، يضع الرجل والمرأة في مواقع وأدوار ثابتة لا تتغير، حيث تبقى المرأة في موقع التبعية للرجل، وقبول تلك الأدوار وانعدام القيمة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة يساهم في تعزيز الثقافة الدارجة في المجتمعات القائلة بأن الرجل له سلطة اتخاذ القرارات والسيطرة على المرأة، كما أن الجهل والاستخفاف بحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين يعزز استمرار حالة التمييز وعدم المساواة التي تؤدي بطبيعة الحال إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي.[6]

دائمًا ما تكون النساء والفتيات عرضة بدرجة كبيرة جدًا للعديد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي في كل مراحل حياتهن، وغالباً ما يكون عنف أسري، فيتمثل بالعنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، وقد يصل العنف إلى جرائم القتل، وفي أحيان أخرى يولد انتحار.

5 صندوق الأمم المتحدة للسكان، الدليل المصاحب للتعلم الإلكتروني، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، ص8.
6 صندوق الأمم المتحدة للسكان، مرجع سابق، ص16.

وتشير نتائج مسح حالات العنف الأخيرة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2021، إلى أن النساء يمثلن أعلى نسبة من المعرضين والممارس عليهم العنف الأسري بكافة أشكاله المختلفة، حيث أن 58.2% من النساء المتزوجات حاليًا أو اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي والاجتماعي، لمرة واحدة على الأقل من قبل الزوج، و 57.2% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و68 عامًا ولم يسبق لهن الزواج تعرضن لعنف نفسي من قبل أحد أفراد الأسرة وهو أكثر أنواع العنف الذي يمارس ضد المرأة في فلسطين، و 18.5% منهن تعرضن لعنف جسدي، و 9.4% تعرضن للعنف الجنسي.[7]

ومع التقدم التكنولوجي وتنوع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، برز شكل جديد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وهو العنف الإلكتروني، حيث تتعرض الفتيات والنساء إلى التهديد والابتزاز والتحرش والإهانة، حيث أن 8% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج وتتراوح أعمارهن بين 18 و 68 عامًا، قد تعرضن للعنف الإلكتروني من قبل آخرين على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وبلغت نسبة الفتيات الصغار تحت سن 18 اللاتي تعرضن لهذا النوع من العنف حوالي 10%.[8]

أما بالنسبة للعنف المفضي للموت والمتمثل بقتل الإناث، فقد بلغت عدد حالات القتل 28 حالة في عام 2021، في حين بلغ عدد حالات قتل النساء منذ بداية عام 2022 حتى نهاية شهر أيلول 24 حالة قتل، منها 7 حالات في قطاع غزة و17 حالة في الضفة الغربية.[9]

مع انتشار فايروس كوفيد-19 وحالة الطوارئ المعلنة في البلاد، والإجراءات والقيود التي فرضتها الحكومة الفلسطينية أبرزها سياسة الحجر المنزلي والإغلاقات المتكررة في الفترة السابقة، أدى ذلك إلى بعض النتائج الهامة والأساسية التي تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين، أهمها: تفاقم عوامل الخطورة التي ترتبط بشكل مباشر وتؤدي إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي، مما أدى إلى ارتفاع سطوة وشدة العنف المبني على النوع الاجتماعي، كما أنه أصبح أكثر صعوبة على العديد من النساء المعنفات أن يصلن لخدمات الحماية والدعم، فالمرأة الفلسطينية عادة تواجه خطر مرتفع ومضاعف من العنف الأسري بفعل البنى والهيكليات الذكورية في المجتمع الفلسطيني، وما يفاقم الوضع سوءًا الفقر وارتفاع معدلات البطالة بينهن والأزمة الاقتصادية في فلسطين.[10]

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام، آذار 2022، رام الله - فلسطين.
8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، رام الله - فلسطين، ص34.
9 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وفقًا لإحصائيات قدمت من قبل مركز المرأة في تشرين الأول 2022، رام الله - فلسطين.
10 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تقرير التحليل المبني على النوع الاجتماعي (التحليل الجندري)، أيار 2020، فلسطين، ص5.

إن ما يهم في هذا الصدد هو كيفية التعاطي والاستجابة لحالات العنف ضد النساء في ظل حالة الطوارئ المعلنة، فعلى صعيد العنف الجسدي كان الأمر أشد وطأة في بداية الجائحة حيث كان الإغلاق الشامل يعم البلاد، لم تكن السلطات المختصة تستقبل شكاوى مواطنات تعرضن للعنف بذريعة حالة الطوارئ، كما اكتفت مؤسسات حقوق الإنسان برصد أعداد النساء اللاتي تعرضن للعنف دون التدخل لإنقاذهن. أما على صعيد الجانب الاقتصادي، فقد فقدت العديد من النساء عملهن نتيجة الإغلاق وتسريحن من المنشآت الصناعية والتجارية، وأثر الإغلاق على عمل النساء في القطاع غير الرسمي حيث أن عمالة النساء ترتكز على دور الحضانة ورياض الأطفال والزراعة المنزلية والعمل المنزلي، فالوضع الاقتصادي خلال جائحة كوفيد-19 زاد من تهميش النساء وجعلهن أكثر فقرًا خاصة النساء اللاتي يقمن بإعالة أسرهن ويشكلن نسبة 10% من النساء في فلسطين، كما أصبحت النساء في ظل جائحة كوفيد-19 يقمن بمهام وأعباء وأدوار متعددة منها العمل المنزلي والرعاية الصحية والتعليم عن بعد، والعبء والجهد يصبح مضاعفًا مع وجود أفراد من كبار السن أو ذوي احتياجات خاصة أو مرضى داخل المنزل.[11]

إن تأثير جائحة كوفيد-19 على العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال الحجر المنزلي قد تضاعف، وأبرز أنواع العنف وأكثرها انتشارًا خلال الجائحة هو العنف النفسي، حيث أوضحت 55% من النساء تعرضهن للعنف النفسي، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 54%، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التوقف عن العمل وخاصة في القطاع الخاص الذي تعاني منه المرأة بالأساس من تمييز وعدم مساواة، كما عانت أيضًا المرأة الفلسطينية خلال الجائحة من العنف الاجتماعي بنسبة 27%، حيث اضطرت النساء إلى البقاء في المنزل خلال فترة الحجر المنزلي ولم يستطعن التواصل أو الوصول إلى عائلاتهن أو حتى أولادهن، أما النساء اللواتي استطعن اللجوء إلى أسرهن لطلب الحماية من العنف الممارس ضدهم في فترة الجائحة، فقد بلغت نسبتهن 47%.[12]

كما تعرضت النساء الفلسطينيات إلى العنف اللفظي بنسبة 24%، بينما كانت نسبة النساء اللواتي تعرضن إلى عنف جسدي بدرجة كبيرة 15% خلال شهر واحد فقط. وعلى الرغم من أن هذه النسبة هي الأقل إلا أنها تشكل النسبة الأخطر في ظل استغلال الرجال المعنفين لقلة الحركة وإغلاق المحاكم وصعوبة الوصول إلى مراكز التبليغ أو الشرطة في ذروة جائحة كورونا والإغلاقات، ويظهر ذلك بشكل واضح وخطير في عدد حالات قتل النساء بسبب العنف الأسري والذي بلغ 17 حالة خلال الست أشهر الأولى من عام 2020. كما تعرضت 11% من النساء إلى عنف جنسي، و21% إلى عنف تهديد وابتزاز واستغلال، وتعرضن 35% إلى التنمر، و7% إلى العنف الإلكتروني، ولجأت الفتيات إلى وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر خلال فترة الجائحة والحجر المنزلي.[13]

11 الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مرجع سابق، ص7.
12 وزارة شؤون المرأة، دراسة استطلاعية عن أثر جائحة كوفيد-19 على العنف المبني على النوع الاجتماعي في دولة فلسطين (من 14-24 ابريل 2020) النتائج الأساسية - ملخص النتائج، رام الله - فلسطين، ص15.
13 وزارة شؤون المرأة، مرجع سابق، ص 13.

ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة العنف المبني على النوع الاجتماعي سواء قبل الجائحة أو خلالها، أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية، وذلك بسبب الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 من قبل سلطات الإحتلال، وأدى ذلك إلى انهيار البنية التحتية وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب وقلة فرص العمل وغيرها من العوامل الأخرى التي تضاعفت خلال جائحة كوفيد-19، فأدى ذلك إلى تضاعف العنف الممارس اتجاه المرأة.[14]

وأشارت نتائج عمل المجموعة البؤرية إلى أن مفهوم النوع الاجتماعي غير واضح لمعظم المشاركات/ون ومرتبط فقط بحقوق المرأة والفكر السلبي لهذه الحقوق الناجم عن مفاهيم ومعتقدات خاطئة أو ملتبسة بخصوص النوع الاجتماعي، والتي يتم تعزيزها لدى الجمهور بشكل عام، والإعلاميات والإعلاميين بشكل خاص، وذلك من قبل حركات تحمل أفكار متطرفة.

لذلك من الواضح أن هناك خلط لدى المشاركات والمشاركين بين مفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بالإعلام، حيث أن عدد قليل جدا من المشاركات والمشاركين تمكن من الربط بين الإعلام والنوع الاجتماعي وكيفية انعكاسه على القضايا المحورية بهذا الخصوص.

14 الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 9.

مرفق (2)
قائمة المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

ما هو المقصود بأدوار النوع الاجتماعي؟

هو نموذج لسلوك الأفراد، ولكل إنسانة/ إنسان أكثر من دور واحد يقوم في حياته. ويحدد الدور مركزها/مركزه الاجتماعي، والدور متغير وفقًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية.

1. الأدوار الانجابية:

تتألف الأدوار الإنجابية من الأدوار والأعمال المرتبطة بالدور الانجابي والتي ينتج عنه عددًا من المسؤوليات والمهام المنزلية والعائلية والتي تقوم بها المرأة غالبًا، والمطلوب أن يكون تكافؤ في توزيع المسؤوليات لتحقيق العدالة الاجتماعية.

بعض الأمثلة المناطة بهذا الدور:

- مسؤوليات حمل الطفل والولادة
- رعاية الأطفال وتربيتهم.
- مسؤولية رعاية القوى العاملة (الكبار).
- العمل المنزلي.
- وبالرغم من أهمية الدور إلا أنه عادة ما ينظر له على أنه عمل غير حقيقي، وإنما جزء من الطبيعة والفطرة البشرية الخاصة بالمرأة.

2. الأدوار الإنتاجية

وهي الأدوار التي يقوم بها كل من الرجال والنساء مقابل أجر أو مقايضة. وتشمل على الإنتاج في السوق أو في المنزل وتدر الدخل، وبما لهذا الدور من قيمة تبادلية فهو يكتسب أهمية مجتمعية خاصة. يقوم كل من الرجال والنساء بهذا الدور عادة، ولكن يعرف مجتمعيًا على أنه دور للرجال. وما زال هناك تقسيم واضح لهذا الدور ما بين النساء والرجال حيث تعرف بعض الأدوار على أنها أدوار أنثوية في حين تعرف أخرى على أنها أدوار ذكورية، علماً بأن هذه التقسيمات متغيرة وتتأثر بعوامل عديدة.

3. الأدوار الإجتماعية

يعتبر هذا الدور إمتدادًا للدور الإنجابي، حيث أن محوره يركز على المحافظة على المجتمع البشري، وهو يمتد من إهتمام أسري إلى إهتمام مجتمعي، ويمارس هذا الدور بشكل تطوعي ويتمثل بتوفير الموارد، وتنظيم إستخدامها من قبل المجتمع بالإضافة إلى تقديم الخدمات التي تساعد المجتمع البشري على البقاء والتطور. كما ويقوم بهذا الدور الرجال والنساء ويعتمد توزيعه ما بين الجنسين على المفاهيم الثقافية والمجتمعية ولكن في

الغالب ما تقوم به المرأة، ومن الأمثلة عليه العمل على شكل مجموعات غير منظمة لمصلحة الحي والحصول على خدمات أفضل أو إحضار المياه في المناطق الريفية.

4. الأدوار السياسية

وهي الأدوار السياسية في كافة المؤسسات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويتلخص هذا الدور بسلطة اتخاذ القرار سواء في الأسرة أو خارجها، وما زال المجتمع ينظر لهذا الدور على أنه دور خاص بالرجال بالرغم من محاولة النساء الإندماج في هذا المجال؛ وعادة ما يكون هذا الدور مدفوع الأجر إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (معنوية) لارتباطه ارتباطًا وثيقًا بالمركز والسلطة.

لماذا تصمت النساء عن العنف ويبقين في دائرته؟

- الخوف على نفسها وعلى أمنها من عنف أشد إذا صرحت بالعنف لأحد.
- الخجل من أن تُفضَح على الطريقة المهينة التي عوملت بها.
- قناعتها بأنها مذنبة ومقصرة والعنف هو عقاب لها.
- الخوف أن يتخلى عنها المعتدي الذي تعتمد عليه إقتصاديًا هي وأطفالها.
- اعتقاد بعض النساء أن العنف طبيعي يحدث مع النساء في حياتهن.
- خوف النساء من عدم تلقيهن الدعم لهن ولأطفالهن من قبل الأهل والأقارب في حال إفصاحهن عن العنف.
- احترام المجتمع للمرأة التي تسكت عند تعرضها للعنف.
- خوفًا من لوم المجتمع لها.

مرفق (3)

أسماء المشاركات/ين فيلقاء المجموعة البؤرية

ضمن مشروع النساء القياديات: لأنكن أساس التغيير

تنفيذ: شبكة وطن الإعلامية - أكاديمية وطن للتدريب ورفع القدرات الإعلامية

الفئة المشاركة في لقاء المجموعة البؤرية: 10 من الإعلاميات/ين وخبيرات وخبراء في قضايا النوع الاجتماعي

المكان: مركز شاهد لحقوق المواطن والتنمية الاجتماعية - نابلس

تاريخ التنفيذ: 25 تموز 2022

الميسرين:

حنان قاعود: أخصائية السياسات والنوع الاجتماعي ومدربة في أكاديمية وطن للتدريب ورفع القدرات الإعلامية.

نزار حبش: صحفي وإعلامي ومدرب في أكاديمية وطن للتدريب ورفع القدرات الإعلامية.

#	الاسم	المؤسسة
1	نداء الشامي	منسقة مشاريع اتحاد المرأة الفلسطينية
2	ميسر الفقيه	اتحاد لجان المرأة العاملة
3	ماسة ترابي	علاقات عامة جامعة النجاح - متدربة في شاهد
4	سوار سعد الدين	خريجة علاقات عامة - جامعة النجاح
5	مصعب الخطيب	مؤسس تلفزيون المدينة
6	دينا المصري	منسقة مشروع في شاهد
7	نغم اسماعي	معدة برامج في مركز الإعلام في جامعة النجاح
8	ليلى عنبوسي	خريجة علاقات عامة - موظفة شاهد
9	مي شاهين	منسقة مشروع نساء قياديات - شاهد
10	ماسة حليحل	متدربة

مرفق (4)

أسماء الشاركات/ين في المقابلات المعمقة

ضمن مشروع النساء القياديات: لأنكن أساس التغيير

تنفيذ: شبكة وطن الإعلامية - أكاديمية وطن للتدريب ورفع القدرات الإعلامية

الفئة المشاركة في المقابلات المعمقة: 6 من الإعلامييات/ين وخبيرات وخبراء في قضايا النوع الاجتماعي وممثلي مؤسسات حقوق المرأة

تاريخ التنفيذ: آب - أيلول 2022

الميسرات:

حنان قاعود: أخصائية السياسات والنوع الاجتماعي ومدربة في أكاديمية وطن للتدريب ورفع القدرات الإعلامية.

حنين الفقي: باحثة ومختصة في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

المشاركات/ين في المقابلات المعمقة:

1	فارس المالكي	مدير تحرير مدى الأخبار
2	ريم العمري	إعلامية في شبكة وطن الإعلامية
3	لبنى الأشقر	إعلامية وأخصائية نوع اجتماعي
4	آمال خريشة	المديرة العامة لجمعية المرأة الفلسطينية للتنمية
5	صباح سلامة	منسقة منتدى مناهضة العنف ضد المرأة
6	هانية البيطار	المديرة العامة لمؤسسة بيالارا

مرفق (5)

قائمة المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني، رام الله - فلسطين، 2019.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام، رام الله - فلسطين، 2022.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، الدليل المصاحب للتعلم الإلكتروني، إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وفقًا لإحصائيات جرائم قتل النساء قدمت من قبل مركز المرأة، رام الله - فلسطين، تشرين الأول 2022.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تقرير التحليل المبني على النوع الاجتماعي (التحليل الجندري)، رام الله - فلسطين، أيار 2020.
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، العنف ضد النساء والفتيات في فترة كوفيد-19 في دولة فلسطين، رام الله، 2020.
- وزارة شؤون المرأة، دراسة استطلاعية عن أثر جائحة كوفيد-19 على العنف المبني على النوع الاجتماعي في دولة فلسطين (من 14-24 أبريل 2020) النتائج الأساسية - ملخص النتائج، رام الله - فلسطين، 2020.
- هيثم الشريف، قصة إلقاء آية برادعية داخل البئر وهي حية، موقع دنيا الوطن، 2011. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/05/17/176686.html
- أشرف أبو حية، قراءة في المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل قوانين العقوبات، مركز المرأة للإرشاد القانوني والإجتماعي، 2011.
https://www.wclac.org/userfiles/Legal-perspective-on-the-presidential-decree-criminal-law.pdf